



البنك المركزي التونسي

أهم مستجدات الوضع الاقتصادي
والمالي الدولي والوطني
خلال شهر جانفي 2016

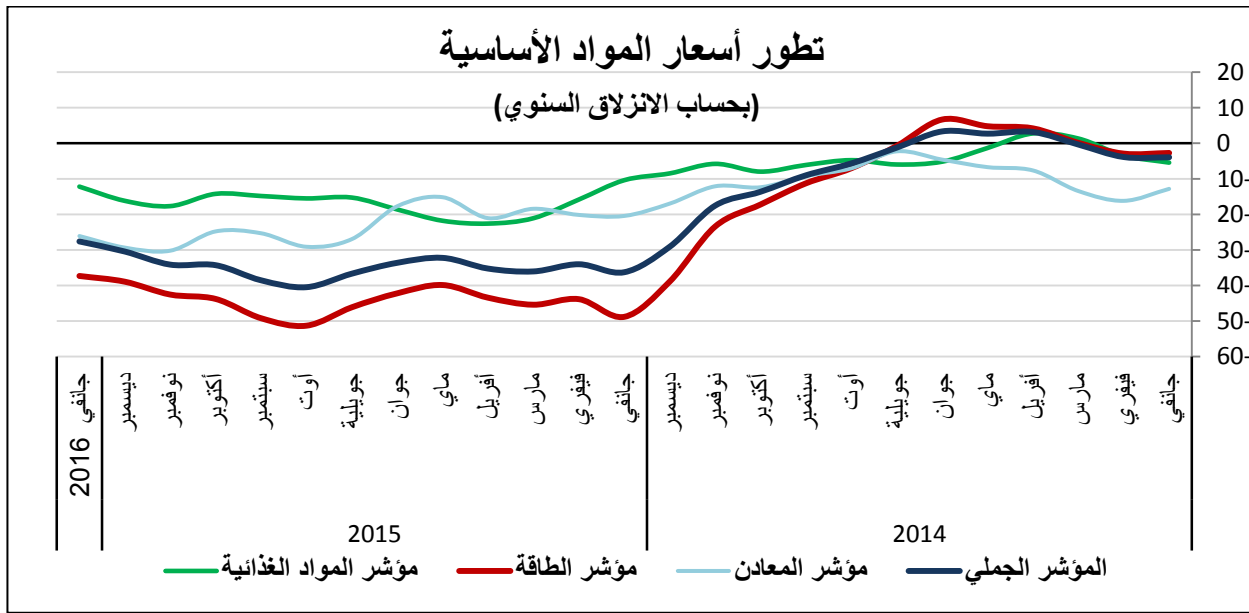
البنك المركزي التونسي
فيفري 2016

1 - الظرف الاقتصادي الدولي

- أبرزت البيانات الأولية الأخيرة حول **الوضع الاقتصادي** في أهم البلدان المصنعة، خلال الثلاثي الرابع من سنة 2015، تحسنا نسبيا في منطقة الأورو حيث سجلت نموا بنسبة 1,5٪ بحساب الانزلاق السنوي. و في المقابل، شهد النمو بعض التباطؤ في الولايات المتحدة مقارنة بالفترات السابقة، إذ لم تتجاوز نسبته 0,7٪ بحساب النسق السنوي، مقابل 2٪ في الثلاثي الثالث من سنة 2015، نتيجة تراجع نسق الاستثمار، بالأساس، وذلك لأول مرة منذ صيف 2012.

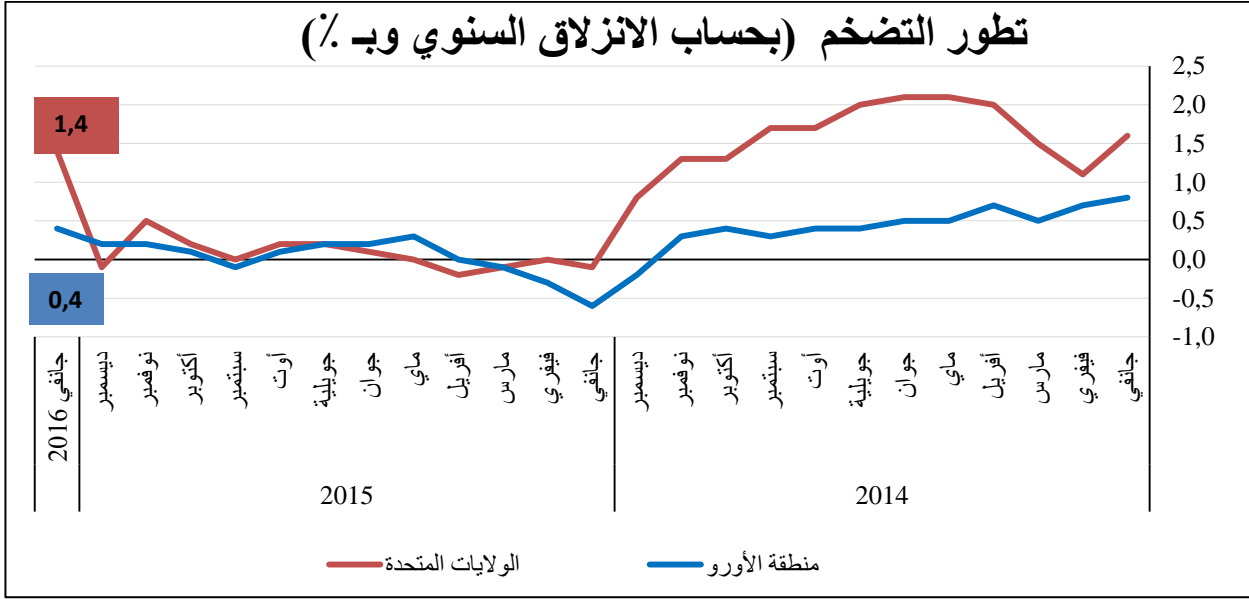
- وبخصوص **وضعية التشغيل**، فقد اتسمت ببعض التحسن في أهم البلدان المصنعة، حيث عرفت نسبة البطالة في الولايات المتحدة انخفاضا طفيفا إلى حدود 4,9٪ في شهر جانفي 2016 مقابل 5٪ في الشهر السابق، كما تراجعت هذه النسبة في منطقة الأورو إلى 10,4٪ في شهر ديسمبر 2015 مقابل 10,5٪ قبل شهر.

- ومن جهته، تواصل تقلص **المؤشر العام لأسعار المواد الأساسية** لصندوق النقد الدولي، خلال شهر جانفي 2016، للشهر السابع على التوالي، أي بـ 8,3٪ مقارنة بالشهر السابق وذلك بالعلاقة مع الانخفاض الحاد لأسعار الطاقة (-16,2٪) والمعادن (-1,3٪). وبحساب الانزلاق السنوي، سجل مؤشر الأسعار انخفاضا ملموسا بـ 27,6٪، خلال نفس الشهر، ليشمل ذلك أسعار كل المواد لاسيما الطاقة (-37,3٪).



- و بخصوص **التضخم**، عرف تطور الأسعار ارتفاعا في أهم البلدان المصنعة خلال شهر جانفي 2016. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، تسارع نسق ارتفاع أسعار الاستهلاك ليبلغ 1,4٪، بحساب الانزلاق السنوي، بعد تراجعه بـ 0,1٪ قبل شهر بالعلاقة مع التأثيرات الأساسية للمؤشر (effets de base). أما في منطقة الأورو، فقد بلغت نسبة التضخم 0,4٪، بحساب الانزلاق السنوي، مقابل 0,2٪ في شهر ديسمبر 2015.

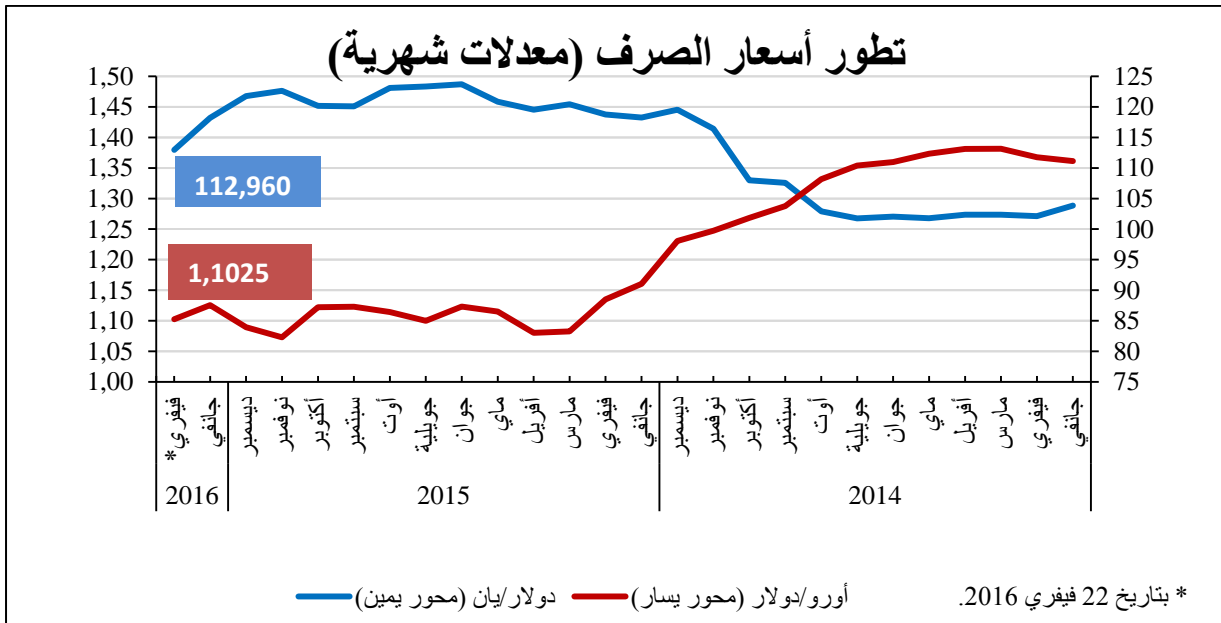
تطور التضخم (بحساب الانزلاق السنوي وبـ %)



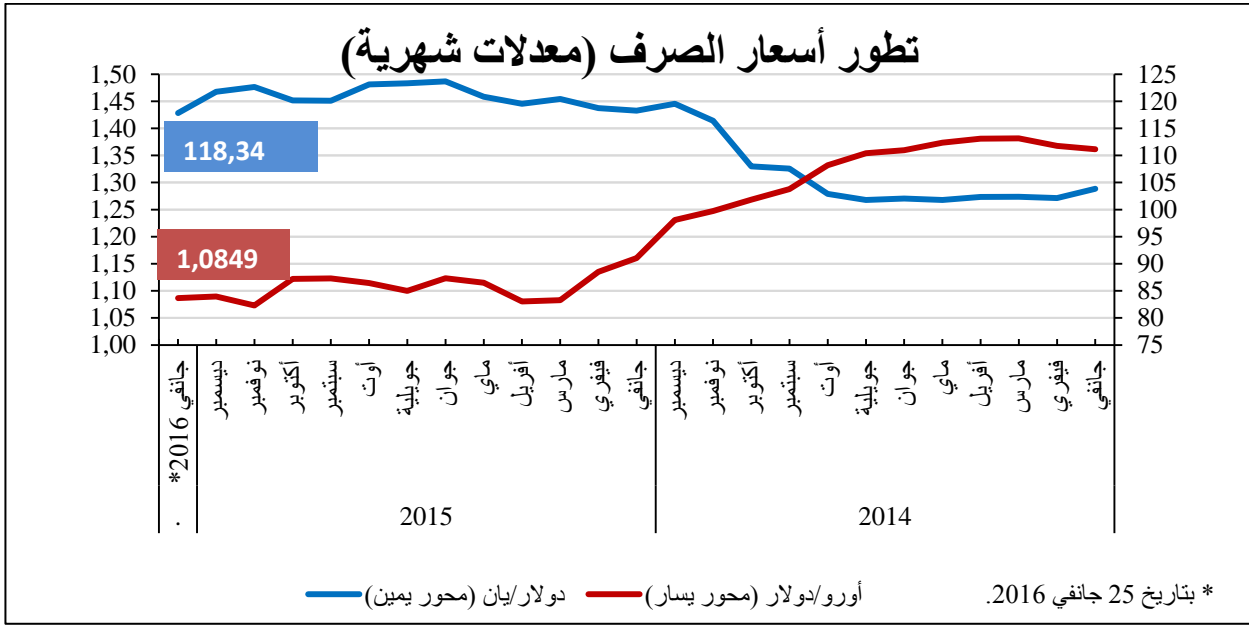
- و من ناحيتها، سجلت **البورصات العالمية**، خلال الشهر الحالي، تراجعاً لأغلب مؤشراتنا، بالعلاقة خاصة مع تنامي مخاوف المستثمرين جرّاء تراجع نسق النمو في الولايات المتحدة وكذلك التطورات الجيوسياسية في أكثر من منطقة، لاسيما في الشرق الأوسط وكوريا الشمالية، والتي دفعت بالعديد منهم للاستثمار في أصول ذات مردودية ثابتة مثل رفاع الخزينة.

- وعلى مستوى أسواق **الصرف العالمية**، تواصل ارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدولار ليبلغ 1,1025 دولار يوم 22 فيفري الحالي مقابل 1,0832 دولار نهاية شهر جانفي الماضي نتيجة لتحسن النمو في منطقة الأورو مقابل فتوره في الولايات المتحدة في ظرف يتسم بتصاعد المخاوف بخصوص آفاق الاقتصاد العالمي.

تطور أسعار الصرف (معدلات شهرية)



* بتاريخ 22 فيفري 2016.



2- الظرف الاقتصادي الوطني

1-2 القطاع الحقيقي

- سجل النمو الاقتصادي تحسنا نسبيا خلال الثلاثي الأخير من سنة 2015، حيث بلغ 0,8% مقارنة بالثلاثي السابق مقابل شبه استقرار (0,1%) في الثلاثي الثالث من السنة وانكماش بـ 0,2% و 0,3% على التوالي، خلال الثلاثيتين الأولى والثانية من نفس السنة.

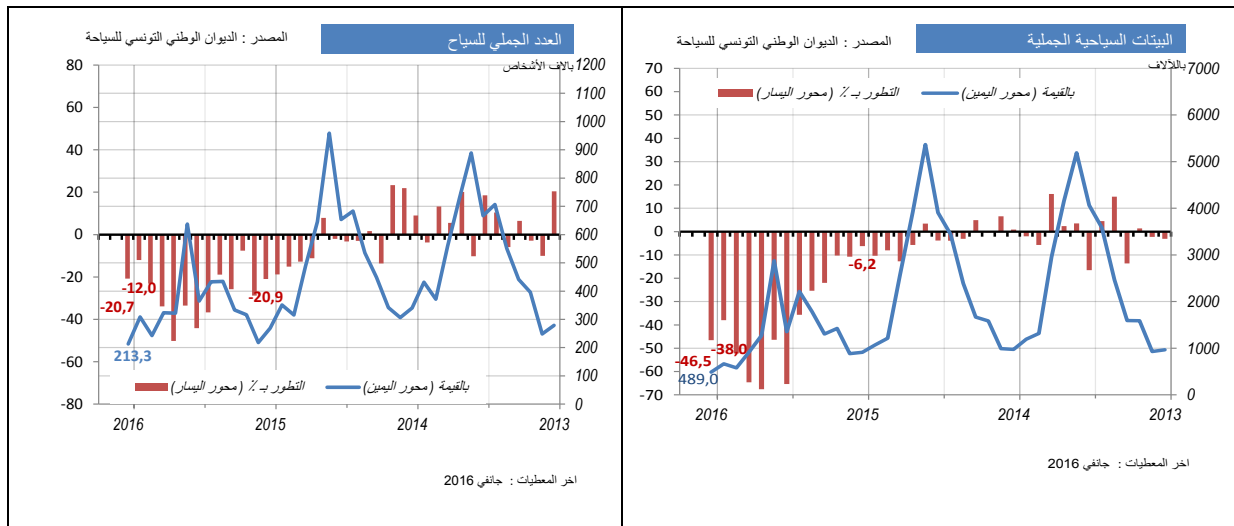
- وبحساب الانزلاق السنوي، سجل إجمالي الناتج المحلي ارتفاعا بـ 0,3% خلال الثلاثي الرابع من سنة 2015 مقابل 0,4% في الثلاثي السابق و 2,3% خلال الثلاثي الأخير من السنة الماضية، لتبلغ بالتالي نسبة النمو 0,8% خلال كامل سنة 2015 مقابل تقديرات سابقة بـ 0,5% و 2,3% قبل سنة. ويعود تباطؤ النمو الاقتصادي المسجل في الثلاثي الرابع من سنة 2015 إلى تقلص القيمة المضافة لأهم الأنشطة لاسيما الصناعات غير المعملية (-1,3%) والخدمات المسوقة (-1,6%) والصناعات المعملية (-0,5%).

- ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة البطالة خلال الثلاثي الرابع بـ 0,1 نقطة مائوية مقارنة بالثلاثي السابق لتبلغ 15,4%، مواصلة بذلك اتباع المنحى التصاعدي الذي عرفته منذ بداية سنة 2015، فيما تراجعت بـ 0,8 نقطة مائوية بالنسبة لحاملي الشهادات العليا لتبقى مع ذلك في مستويات مرتفعة (31,2%).

- وعلى المستوى القطاعي، تواصل تراجع المؤشر العام للإنتاج الصناعي، خلال الأشهر الإحدى عشرة الأولى من سنة 2015 بنسق أكثر حدة من السنة الفارطة، أي بـ 1,8% مقابل -1,2% وذلك بسبب استمرار تقلص إنتاج الطاقة (-6%) وتدهور إنتاج المناجم (-1,18%) مقابل ارتفاع طفيف في إنتاج الصناعات المعملية (0,2%).

- وتشير آخر الإحصائيات المتوفرة والمتعلقة بتطور النشاط في القطاع الصناعي، خلال شهر جانفي 2016، إلى تقلص واردات كل من المواد الأولية ونصف المصنعة (-10,4% بحساب الانزلاق السنوي مقابل 10% في جانفي 2015) ومواد التجهيز (-7% مقابل 1-7%)، كما تراجعت صادرات صناعات النسيج والملابس والجلود والأحذية (-1,5% مقابل 0,7%). وبالمقابل، شهدت صادرات الصناعات الميكانيكية والكهربائية بعض الانتعاش (3,2% مقابل 1%).

- وبخصوص قطاع الخدمات، تواصل تدهور مؤشرات النشاط السياحي مع بداية السنة الحالية، حيث تراجعت، بالخصوص، البيئات السياحية الجمالية (-46,5% خلال شهر جانفي 2016) والعدد الجملي للسياح (-20,7%) والمدخيل بالعملة الأجنبية (-49,9%).



- كما شهد نشاط النقل الجوي، خلال شهر جانفي 2016، انخفاضا حيث سجلت حركة المسافرين عبر المطارات تقلصا بـ 7,9%، بحساب الانزلاق السنوي، مقابل تراجع بـ 15% قبل سنة.

2-2 المدفوعات الخارجية

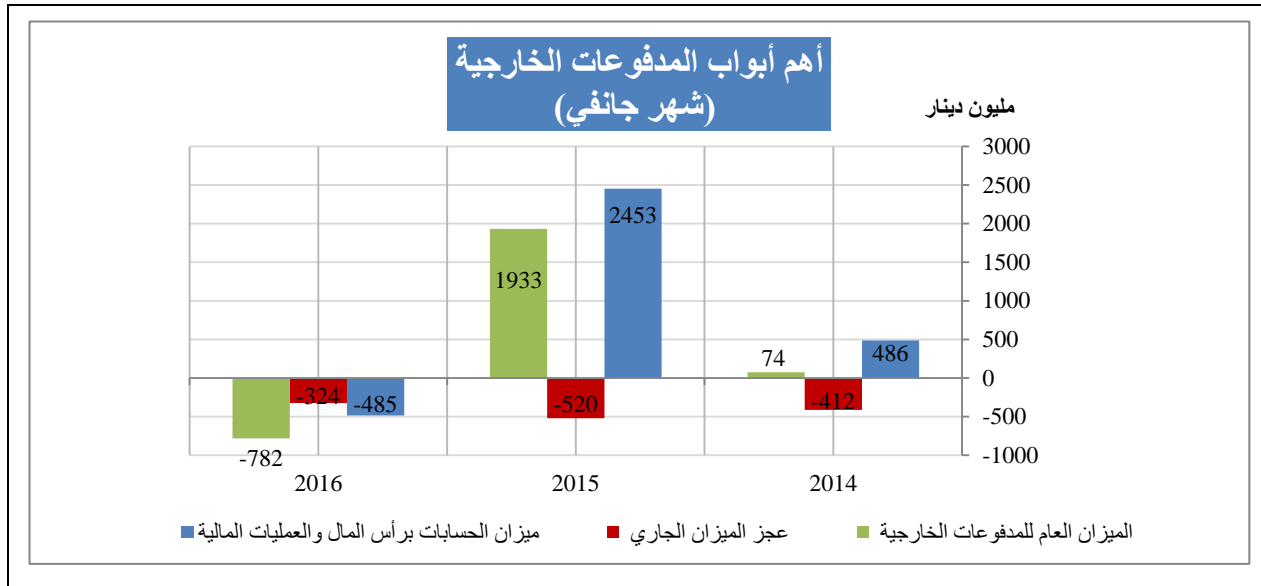
- تقلص عجز الميزان التجاري خلال شهر جانفي 2016 بـ 346,8 م.د أو 40,6%، مقارنة بنفس الشهر من السنة الماضية، ليبليغ 507,2 م.د وذلك نتيجة تراجع الصادرات بنسق أقل من الواردات (-9,4% و-17,9% على التوالي مقابل +3,3% و+2,1% قبل سنة). كما تحسنت نسبة التغطية بـ 7,5 نقاط مائوية لتدرك 80,2%.

- هذا وقد سجل عجز ميزان الطاقة انخفاضا هاما لينتقل من -415,7 م.د إلى -24,2 م.د بالعلاقة خاصة مع التراجع الهام لأسعار المحروقات. في حين شهد الميزان الغذائي تدهورا ليسجل عجزا بـ 103,8 م.د مقابل فائض بـ 151,1 م.د خلال شهر جانفي 2015.

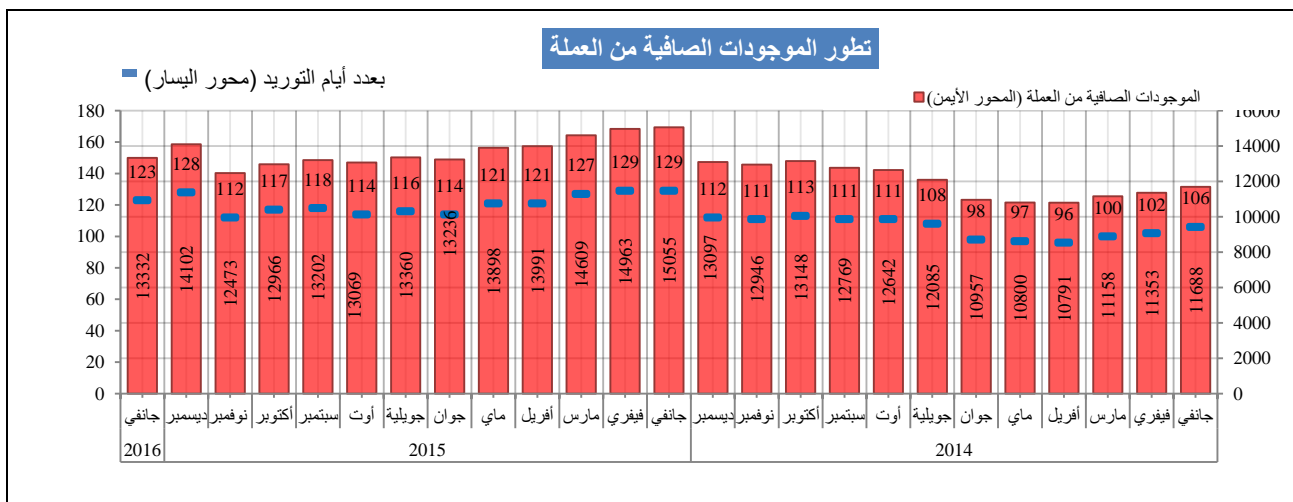
- وبالمقابل، سجلت المداخيل السياحية، خلال نفس الشهر، تراجعاً بـ 49,9% مقارنة بمستواها المسجل خلال جانفي 2015 لتبلغ 113 م.د.

- كما تراجع مداخل الشغل بـ 18,2% مقارنة بمستواها المسجل خلال شهر جانفي من سنة 2015 لتبلغ 269 م.د.

- وباعتبار هذه التطورات، تراجع عجز الميزان الجاري بـ 196 م.د.، خلال شهر جانفي 2016، ليبقى 324 م.د. أي ما يمثل 0,4% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 520 م.د. و 0,6% خلال نفس الشهر من السنة المنقضية.



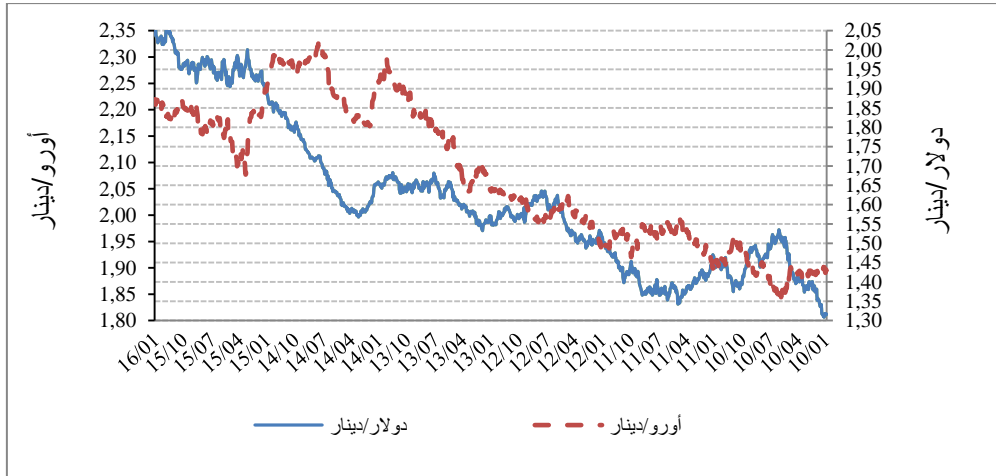
- ومن ناحيته، تراجع مستوى الموجودات الصافية من العملة الأجنبية ليبقى 13.332 م.د. و 123 يوم توريد في موفى جانفي 2016 مقابل 14.102 م.د. أو 128 يوم في نهاية سنة 2015، متأثراً بالعجز المحسوس لميزان العمليات المالية مع الخارج (-458 م.د. مقابل فائض بـ 2.453 م.د. قبل سنة).



3-2 سوق الصرف المحلية

- - سجل سعر صرف الدينار، خلال شهر جانفي 2016، تراجعا طفيفا بـ0,2% مقابل كل من الاورو والدولار الأمريكي.

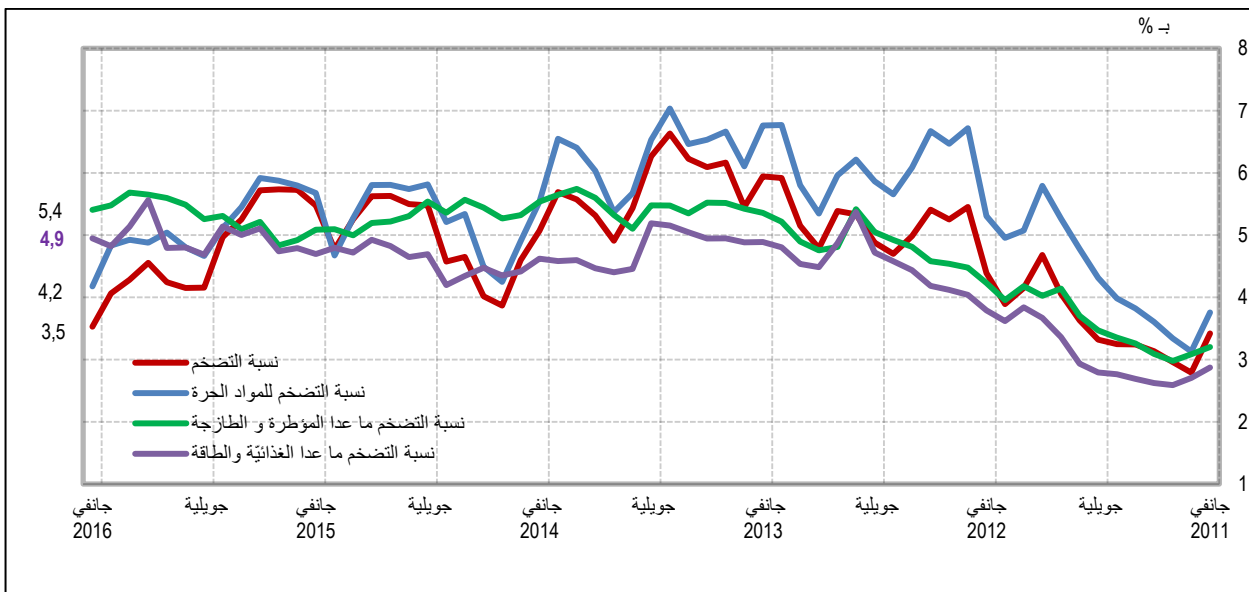
تطور سعر صرف الأورو والدولار الأمريكي إزاء الدينار



4-2 التضخم

- واصل تطور مؤشر أسعار الاستهلاك، خلال شهر جانفي 2016 وبحساب الانزلاق السنوي، مساره التنازلي الذي انطلق منذ النصف الثاني من سنة 2015 ليبلغ 3,5% مقابل 4,1% في شهر ديسمبر 2015 و 5,5% في جانفي 2015.

تطور مؤشرات التضخم

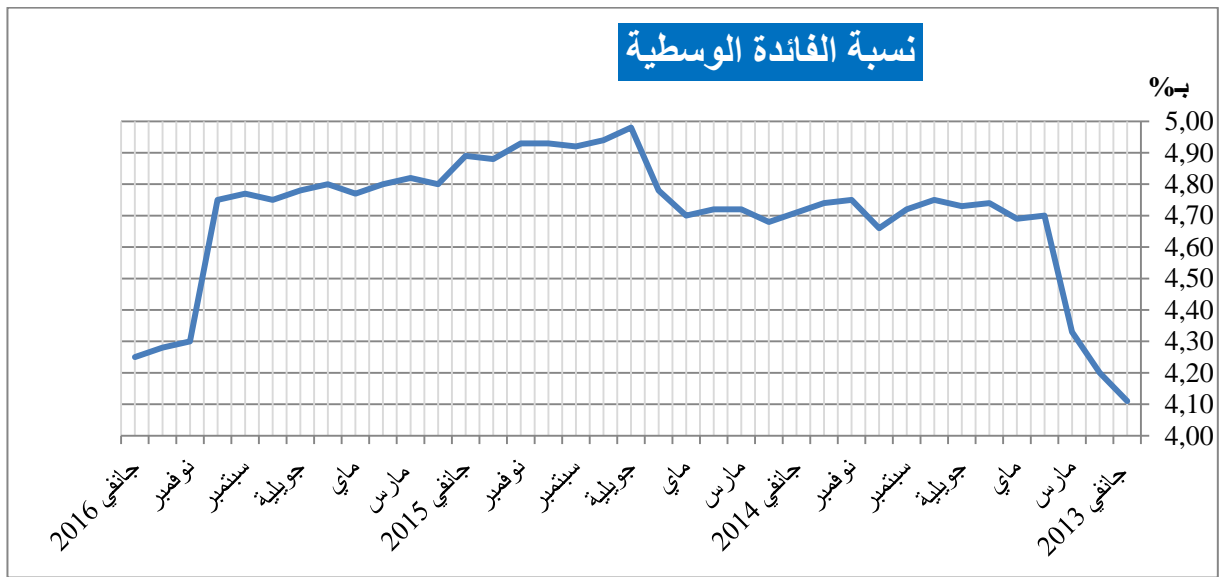


- أمّا بخصوص التضخم الأساسي، فقد عرف تطور أسعار المواد في ما عدا المؤطرة والطازجة تباطؤاً طفيفاً في نسقه (4,5% خلال شهر جانفي 2016 مقابل 5,5% خلال شهر ديسمبر 2015).

5-2 السيولة المصرفية وعمليات السياسة النقدية

- سجلت حاجيات البنوك من السيولة بعض التراجع في جانفي 2016، حيث انخفضت عمليات السياسة النقدية للبنك المركزي بـ116 م.د مقارنة بشهر ديسمبر 2015 لتبلغ في المعدل 5.269 م.د.

- وتبعاً لذلك، بلغت نسبة الفائدة الوسطية في السوق النقدية، خلال شهر جانفي 2016، 4,25% مقابل 4,28% في الشهر السابق.



6-2 نشاط القطاع المصرفي

- سجلت الإيداعات تباطؤاً في نسق تطورها، خلال شهر جانفي 2016، مقارنة بشهر ديسمبر 2015 (0,5% مقابل 1,9%) نتيجة لتراجع الحسابات لأجل، إضافة للتباطؤ الملموس لكل من الإيداعات تحت الطلب وحسابات الادخار.

- كما شمل نفس هذا المسار القروض الممنوحة للاقتصاد خلال نفس الشهر (0,8% مقابل 1,1%) بالعلاقة مع تراجع القروض قصيرة الأجل وشبه ركود القروض متوسطة وطويلة الأجل.